الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٥
المعقودة يوم الاثنين
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد كبير (بنغلاديش)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/48/35)

(ب) تقرير الأمين العام (S/26769-A/48/607)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال اليوم الساعة ١٦/٠٠.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ولهذا أطلب من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة إدراج أسمائهم في أسرع وقت ممكن.

أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد سيسيه (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني، بوصفي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أخاطب الجمعية العامة مرة أخرى بشأن هذا البند البالغ الأهمية من جدول الأعمال، والمعنون "قضية فلسطين".

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن أحر تهانئ اللجنة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية، وعن ثقتنا الكاملة بأن معرفتكم بهذه القضية الصعبة ومهاراتكم الدبلوماسية ستوجه مداولاتنا بنجاح في الأيام المقبلة.

إننا نعيش أوقاتا غير عادية تقدم تحديا لخيالنا وحكمتنا: تحدي فهم التغييرات المتعددة الأبعاد التي تحدث، واختيار أفضل طريق لصالح السلم. إن التطورات الأخيرة التي لم يسبق لها مثيل في عملية السلم في الشرق الأوسط - والتي توجت بتوقيع إعلان المبادئ بشأن ترتيبات حكم ذاتي مؤقت، في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - قد فتحت فصلا جديدا في التاريخ الطويل للقضية الفلسطينية. إن المصافحة بين رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين والرئيس ياسر عرفات كانت صورة قوية للحظة رائعة؛ لقد بينت أن

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع ولحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.65
14 January 1994

ARABIC

93-87277(A)

الأعداء الألداء يمكنهم صنع السلم، إذا أدركوا أن الصراعات، مهما كانت عميقة الجذور، لا يمكن حلها عن طريق قوة الأسلحة، وعندما تتوفر الإرادة السياسية للتفاوض بشأن تسوية، مهما كانت تلك العملية صعبة وأليمة.

وتؤيد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذه التطورات، التي ترحب بها كخطوة بالغة الأهمية صوب تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وصوب تحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وتنضم اللجنة إلى الأصوات الأخرى التي لا حصر لها التي ارتفعت في المجتمع الدولي تمجيدا للشجاعة والحكمة السياسية للطرفين في هذا الاتفاق التاريخي، وتحث بقوة هذين الطرفين على مواصلة جهودهما من أجل ضمان أن تؤدي العملية التي بدئت الآن إلى سلم حقيقي في المنطقة، من أجل المصلحة العليا لجميع الشعوب المعنية.

ولجنتنا وهي الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين دعت على الدوام طيلة سنوات عديدة حتى الآن إلى تسوية شاملة للصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى أساس المبادئ الأساسية التالية: انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛ واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وأساسا حقه في تقرير المصير وممارسة هذه الحقوق.

وعن طريق برنامج اللجنة للندوات الدراسية الإقليمية واجتماعات المنظمات غير الحكومية ونشرات ودراسات شعبة حقوق الفلسطينيين وبرنامج الإعلام الخاص بإدارة الإعلام العام، اتبعت سياسة دائمة ليس من أجل إعلام وتنوير الرأي العام بشأن الجوانب المختلفة لقضية فلسطين فحسب، ولكن أيضا من أجل تشجيع الحوار فيما بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتعبئة المجتمع الدولي تأييدا لسلم عادل.

واللجنة مقتنعة بأن هذه الجهود، بالاضافة إلى جهود الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وجهود المجتمع الدولي بأسره حق، قد وضعت الأساس للتطورات الأخيرة في عملية السلم، التي جعلتها التغييرات الأساسية في المسرح السياسي الدولي في السنوات القليلة الماضية والاتجاه العام صوب تسوية الصراعات بالوسائل السلمية أمرا ممكنا.

ولكن على الرغم من تجدد الشعور بالأمل الذي نشأ عن التطور في عملية السلام، فلا ينبغي أن نخدع أنفسنا بأن دور المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قد أنجز بذلك، أو أنه لا تتبقى سوى المسائل المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية والتقنية. بل على العكس، فمن المقر بوجه عام أن التطورات الجديدة هي البداية لعملية انتقال شاقة مليئة بالعثرات وستتطلب استمرار اليقظة والدعم من جانب المجتمع الدولي بأسره، والأمم المتحدة على الأخص، إذا كان لهذه العملية أن تحقق النجاح. وهناك كثير من الجوانب الحساسة التي تتعلق بتنفيذ الإعلان، مثل انسحاب اسرائيل والترتيبات الخاصة بالمركز الدائم لمدينة القدس الشريف، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود وغيرها من المسائل التي تؤثر على المنطقة بأسرها وما يتجاوزها، كلها مازال التفاوض بشأنها واجبا.

وكما أكدت الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٦٤ ألف مؤخرا، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية دائمة فيما يتعلق بمسألة فلسطين لحين تسوية القضية بكل جوانبها على نحو مرض وفقا للشرعية الدولية. وتؤكد اللجنة مرة أخرى على الحاجة إلى اشتراك الأمم المتحدة الكامل في عملية السلام وفي عملية بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وكذلك في تقديم مساعدات كبيرة للشعب الفلسطيني في جميع المجالات التي تدعو الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بالخطوة التي اتخذها الأمين العام في التوصل إلى استجابة متناسقة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ إعلان المبادئ. كما ترحب اللجنة بإعادة تأكيد البلدان المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على مواصلة الدعم للشعب الفلسطيني.

وفيما يتصل بدور اللجنة في الفترة القادمة فإنها تعتقد بأنه سيكون دورا مفيدا على الأخص في مجال تعبئة الرأي العام الدولي والعمل الدولي لدعم عملية السلام الجارية وإعلان المبادئ؛ وفي رصد التطورات بغية النهوض بالتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة؛ وفي النهوض بتقديم المساعدة الدولية المكثفة للشعب الفلسطيني من أجل التعمير وبناء الدولة؛ وتشجيع النظر في المسائل الرئيسية التي سيجري التفاوض بشأنها في مرحلة لاحقة، ومناقشتها بروح

بناءة بغية التشجيع على التوصل إلى تسوية نهائية تستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وترد تفاصيل برنامج عمل اللجنة المقترح لبلوغ هذه الأهداف في تقريرها (A/48/35)، الذي سيعرضه مقررها توا.

وإذ تأخذ اللجنة في اعتبارها المناخ الجديد السائد والاتجاه الذي تنوي اللجنة السير فيه في العام القادم، فإنها تدعو الجمعية العامة إلى أن تعرب مرة أخرى عن تأييدها التام للعمل الذي تقوم به اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وكذلك للبرنامج الخاص لإدارة شؤون الإعلام، حتى تمكنها من الاسهام بأقصى قدر من الفعالية الممكنة في العملية الجارية حاليا. وتحث اللجنة البلدان التي تؤيد أهداف اللجنة دون أن تشارك حتى الآن في أعمالها على أن تنظر في أمر الانضمام إليها لكي تجعلها أداة أكثر فعالية وأوسع نطاقا في يد الجمعية العامة في السعي من أجل تحقيق الهدف المشترك وهو إقرار السلم المقترن بالعدل في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة، بصفته مقررا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لكي يتولى عرض تقرير اللجنة (A/48/35).

السيد كسار (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أعرض، بصفتي مقررا، على الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الذي يتناول أنشطة اللجنة في العام الماضي (A/48/35).

في عام ١٩٩٣، اضطلعت اللجنة تحت القيادة المقتدرة لرئيسها السفير كيبا بيران سيسيه بولايتها بموجب القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. ويشمل التقرير التطورات التي حدثت في المنطقة والأنشطة التي قامت بها اللجنة في العام الذي انقضى منذ تقديم آخر تقرير، كما يأخذ التقرير في الاعتبار الحالة الجديدة الخاصة بعملية السلام وهي الحالة التي تطورت بينما كانت اللجنة تنهي عملها لهذا العام.

وقد رحبت اللجنة بتبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وما أعقب ذلك من توقيع ممثلي الجانبين على "إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة"، الذي أتاح اتخاذ خطوات أولية في اتجاه الحكم الذاتي الفلسطيني، وانسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة وأريحا، كما وفر إطارا للمفاوضات التي ستؤدي إلى تسوية دائمة قائمة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويتناول الفصلان الأول والثاني من تقرير اللجنة المسائل الاجرائية، كما يعرضان بإيجاز ولاية اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام. كما يتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة.

أما صلب تقرير اللجنة فيتضمنه الفصل الرابع، الذي يصف الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ كل منهما لولايتها. ويحتوي هذا الفصل على استعراض موجز للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ نهاية الفترة التي شملها التقرير السابق حتى آب/أغسطس١٩٩٣. وتستند هذه التقارير إلى معلومات حقيقية وصلت اللجنة من مختلف المصادر مثل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأفراد ومن وسائط الإعلام. وقد أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وإزاء تدهور الحالة الاقتصادية. وقد أحاطت اللجنة علما ببرامج التنمية الاقتصادية والمشروعات التي تقوم بها منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ورحبت باستعداد الأمين العام لتقديم كل مساعدة ممكنة للأطراف في سياق الاتفاق الذي أبرم، كما رحبت بما أعقب ذلك من تعيين فرقة عمل رفيعة المستوى تقوم بالتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما رحبت اللجنة بمؤتمر التعهدات المعني بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وأكدت على أهمية قيام الأمم المتحدة بدور نشط في هذا الصدد.

وكما تعرف الجمعية العامة فإن اللجنة موكل إليها تقديم تقارير واقتراحات للجمعية ومجلس الأمن، بشكل مستمر، بشأن التطورات المتعلقة بقضية فلسطين. وقد استرعى رئيس اللجنة الانتباه، في عدة رسائل، صدرت كوثائق للجمعية العامة ومجلس الأمن، وهي مدرجة في التقرير، إلى الأحداث الخطيرة الملحة، وقدم توصيات بأن تتخذ الأمم المتحدة اجراءات، وخاصة فيما يتعلق بضمان حماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وبالامتثال لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وقد نظمت اللجنة، بالتعاون مع شعبة حقوق الفلسطينيين، حلقات دراسية إقليمية، وندوات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية وأوروبا وافريقيا إلى جانب اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية. وقد شعرت اللجنة بالتشجيع للمشاركة النشطة في هذه الأنشطة من جانب شخصيات سياسية بارزة وبرلمانيين، وواضعي السياسة وغيرهم من الخبراء، من بينهم اسرائيليون وفلسطينيون، ومن جانب ممثلين ملتزمين ومطلعين للمنظمات غير الحكومية. وتعتقد اللجنة أن هذه الاجتماعات قد أسهمت إسهاما ايجابيا في جهود السلام بتوفيرها محفلا للمناقشة المتوازنة البناءة لأهم المسائل.

وأخيرا يصف التقرير بإيجاز شديد الأنشطة الكثيرة لشعبة حقوق الفلسطينيين في ميدان البحوث والرصد والمنشورات والإجراء المتخذ لإنشاء نظام محوسب للمعلومات بشأن قضية فلسطين. كما يصف الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويشمل الفصل الخامس من التقرير العمل الذي تقوم به إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٦٤ جيم، بما في ذلك إصدار المنشورات والقيام بأنشطة سمعية - بصرية لتلك الإدارة، فضلا عن لقاءات الصحفيين وإيفاد بعثة إخبارية إلى المنطقة.

ويتضمن الفصل السادس، وهو الفصل الأخير، توصيات اللجنة. وكانت هذه التوصيات قد راعت في صياغتها التطورات الأخيرة.

وترحب اللجنة بالاتفاقات الأخيرة باعتبارها خطوة هامة نحو تحقيق سلم شامل وعادل ودائم وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ونحو إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وتعيد اللجنة مرة أخرى تأكيد دوام مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حلها بجوانبها، كافة. وتؤكد الحاجة إلى أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عملية السلم وفي عملية بناء المؤسسات الفلسطينية المقبلة وكذلك في توفير المساعدة الواسعة في المجالات المطلوبة كافة.

وترى اللجنة أن بإمكانها أن تسهم إسهاما قيما وإيجابيا في مساعي الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية وذلك بتعبئة الرأي والعمل الدوليين كي تتكلل تلك المساعي بالنجاح، وفي دعم الشعب الفلسطيني إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية.

وترى اللجنة أن من شأن توسيع عضويتها لتضم بلدانا تؤيد أهدافها ولكن لم تشارك حتى الآن في أعمالها أن يعزز كثيرا إسهام الجمعية العامة في الجهود المبذولة للنهوض بالسلم في هذه المرحلة الهامة.

وقد حددت اللجنة المهام ذات الأولوية التي تتطلب عناية فورية ومستدامة في برنامج عملها للسنة القادمة وتشمل هذه المهام تشجيع التأييد لعملية السلم الجارية وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت؛ وتكثيف المساعدة للشعب الفلسطيني؛ وتشجيع النظر في القضايا الرئيسية بغية التوصل إلى تسوية نهائية تستند إلى الشرعية الدولية.

وترى اللجنة أن لجمع المعلومات الدقيقة والآنية وتبادلها ونشرها أهمية كبرى في هذه الفترة وتقدر حق التقدير الدور الذي تؤديه شعبة حقوق الفلسطينيين بوصفها جهة التنسيق في هذا الصدد. وترى اللجنة أيضا أن المنظمات غير الحكومية قد أدت دورا هاما وبناء على مر السنين تضامنا مع الكفاح الوطني الفلسطيني ودعما لأعمال اللجنة. وتولي اللجنة أكبر الأهمية للمساهمة التي ستقدمها المنظمات غير الحكومية طوال الفترة الانتقالية. وستعمل اللجنة على استقصاء السبل التي تؤدي إلى إشراك منظمات غير حكومية أخرى في عملها، وإلى تعزيز فعالية وأثر اجتماعات المنظمات غير الحكومية المعقودة برعاية الأمم المتحدة.

وترى اللجنة أيضا أن برنامجها للحلقات الدراسية الإقليمية ولاجتماعات المنظمات غير الحكومية قد أتاح محفلا مفيدا لتحليل وحوار رصينين وبنائين. ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى مشاركة شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، بصورة منتظمة، كما أنه ساعد في توعية الرأي العام وتيسير الحوار. وتعتزم اللجنة مواصلة هذا البرنامج في ضوء الوضع الجديد، وستسعى إلى زيادة تعزيز الاستفادة من هذه الاجتماعات.

وترى اللجنة أيضا أن برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام قد أفاد في رفع مستوى وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعقيدات القضية والوضع في الشرق الأوسط. وتعتقد اللجنة أن عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان سيصبح أكثر أهمية، وينبغي أن يحظى بدعم الجمعية العامة في دورتها الحالية.

وأخيرا، تعرب اللجنة عن ثقتها بأن الجمعية العامة ستعتمد توصياتها وتدعم عملها على نحو ما فعلت في كل عام منذ إنشاء اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد فلسطين المراقب.

السيد قدومي (فلسطين):
السيد الرئيس، يسعدني أن أستهل كلمتي هذه بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في تسيير أعمالها نحو تحقيق أهدافها المرجوة. لقد اختارت الجمعية العامة فيكم إنسانا دؤوبا وصاحب خبرة طويلة في العمل الدولي. إن بلدكم الصديق يا سيدي الرئيس تربطنا به أوثق أواصر الصداقة والتعاون. لقد كانت غيانا من أوائل الدول التي دعمت حقوق شعبنا في السيادة والاستقلال. فباسم فلسطين وباسم منظمة التحرير الفلسطينية أكرر تهنئتي لكم، آملا أن تحقق هذه الدورة بقيادتكم تقدما ملموسا في دفع عجلة السلام والأمن الدوليين.

إنني أود أيضا أن أعبر عن تقديرنا للسيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، على رئاسته الناجحة لتلك الدورة. اسمحوا لي هنا ايضا أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها سعادة السفير بيراني كيبا سيس، سفير السنغال الصديق.

إن الجمعية العامة تبدأ اليوم نقاش "قضية فلسطين" بالتوافق مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تعبيرا عن دعمها لنضال شعبنا وتعبيرا عن مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة تجاه قضية فلسطين لحين التوصل إلى حل فعلي للقضية من جوانبها كافة. تلك المسؤولية التي واكبت نشأة الأمم المتحدة وبدأت بقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ إلى دولتين: يهودية وعربية.

لقد بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩١، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بالإضافة الى حل القضايا المركزية الأخرى المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين. وقد أقرت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة الفلسطينية في هذه العملية بالرغم من شروطها المجحفة، وعملت بجدية على إنجاحها. غير أن العالم لم يشهد تطورا ملموسا لهذه العملية، وبدأ بالتالي البحث عن وسائل تعيد لها الزخم والديناميكية. وقد شهد العالم، حدثا جديدا وهاما في الشرق الأوسط، هو توقيع منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل "إعلان المبادئ بخصوص ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت" في ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام في واشنطن، في احتفال دولي.

وفقا لهذا الإعلان سوف تبدأ اسرائيل في الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الثالث عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، على أن يكتمل هذا الانسحاب خلال أربعة أشهر من تاريخه. ويواكب ذلك إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك المنطقة ودخول قوات الأمن والشرطة الفلسطينية لحفظ الأمن والنظام. ويواكبه أيضا النقل المبكر للصلاحيات الى الجهات الفلسطينية في باقي الضفة الغربية. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، ينسحب الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى والمناطق السكانية فيما تبقى من أرض الضفة الغربية ويعاد توضيعه الى أماكن محددة، ويتم إجراء انتخابات عامة حرة وديمقراطية بإشراف دولي ويشارك في هذه الانتخابات العامة كل الفلسطينيين في الأرض المحتلة، بما في ذلك سكان القدس الشرقية العربية، دون الإخلال بحقوق النازحين الفلسطينيين الذين نزحوا عن أرضهم عام ١٩٦٧ والذين اتفق على تنظيم وسائل عودتهم خلال المرحلة الانتقالية، وذلك للمشاركة في انتخاب مجلس الحكم الذاتي المؤقت. ويتم إثر ذلك انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وحل إدارتها المدنية.

نعم، لقد أجل إعلان المبادئ التفاوض على عدد من المسائل الأساسية ذات الأهمية القصوى، مثل القدس والمستعمرات الاسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين والحدود، على أن تبدأ هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن ولكن ليس بعد بداية السنة الثالثة. ونؤكد في هذا الصدد أن حل هذه المسائل وشكل التسوية النهائية يجب أن يستندا بشكل كامل الى الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ ليس فقط لأنها عادلة ومنسجمة مع القانون الدولي وقيم المبادئ والأخلاق الإنسانية، ولكن لأنها أيضا الحل العملي الممكن. إن القدس الشريف،

عاصمة دولتنا الفلسطينية بإذن الله، لها أهميتها المركزية للشعب الفلسطيني وأيضا لوطننا العربي الشقيق، ولكل المسلمين والمسيحيين في العالم. إن للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن موقفا واضحا إزاءها لا بد من الالتزام به.

كما أن للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن تحديدا، موقفا واضحا أيضا من المستعمرات الاسرائيلية، التي اعتبرها غير شرعية حسب القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) وعقبة في طريق السلام ولا بد من إزالتها. وستبقى كذلك بغض النظر عن التطورات السياسية.

أما اللاجئون الفلسطينيون البالغ عددهم ٢,٨ مليون لاجئ يمثلون تقريبا نصف شعبنا الفلسطيني، ومازال ثلثهم حتى الآن يعيش في المخيمات في الأرض المحتلة وفي الدول العربية المجاورة، إنها مشكلة لا بد من حلها حلا ينسجم مع الشرعية الدولية، وتحديدا مع الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨، التي نصت على حق العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة. هذا القرار تؤكده جمعيتكم العامة الموقرة سنويا. إن هذا الحق هو حق فردي غير قابل للتصرف، ويجب التفريق بينه وبين حق كل فلسطيني في المواطنة والجنسية الفلسطينية. وفي هذا المجال لا بد من استذكار الدور الكبير الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مساعدة شعبنا. وأدعوها الى الاستمرار في تقديم هذا العون للاجئي فلسطين في أماكن تواجدهم كافة.

إننا ندعو الجمعية العامة لتأكيد الموقف المبدئي للمجتمع الدولي من هذه المسائل المبدئية بنفس القوة التي تدعم بها عملية السلام في الشرق الأوسط والتطورات الإيجابية الأخيرة بشأنها.

هذا بالنسبة لعناصر الحل النهائي. أما بالنسبة للأمور الأكثر إلحاحا الآن، فتبرز هنا قضية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال كقضية أساسية. لقد قامت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة بجهد مشكور في هذا المجال ورصدت الوضع خلال العام المنصرم بشكل دقيق، بالإضافة الى ما قام به العديد من منظمات حقوق الإنسان في العالم. إننا إذ نستذكر مبادئ القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومواثيق حقوق الإنسان، وإعلان فيينا لحقوق الإنسان، نؤكد أن حقوق الإنسان الفلسطيني وتطبيق المعايير الدولية بدقة في هذا المجال، أمر مبدئي لا يخضع للتفاوض والمتغيرات السياسية. ونحن ندعو المجتمع الدولي الى التمسك بذلك. في هذا المجال لا بد لنا من الإشارة الى الخطر الذي تمثله الأعمال المشينة التي يرتكبها المستعمرون الاسرائيليون المسلحون ضد شعبنا. ونؤكد على مسؤولية السلطات الاسرائيلية في وضع حد لهذه المظاهر الخطيرة بشكل فوري حفاظا على المسيرة السلمية. إننا في الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات بين الجانبين لتنفيذ إعلان المبادئ نطالب اسرائيل برفع الحصار كاملا عن القدس وبإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والإعادة الفورية للمبعدين كافة.

إننا نؤكد على ضرورة الالتزام الدقيق بإعلان المبادئ، وبشكل خاص فيما يتعلق ببدء الانسحاب الاسرائيلي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. هذا هو الاختبار الأول للنوايا وصدق القرار السياسي. إن الاستمرار في العمل وتجسيد النتائج على الأرض سوف يشكل خطوات هامة الى الأمام. وفي نفس الوقت نؤكد أن الهدف كان وما زال هو تحقيق السلام الشامل الدائم والعادل في الشرق الأوسط. ولهذا فلا بد من تحقيق تقدم مادي ملموس على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية - الاسرائيلية. إننا إذ نبدي ارتياحنا للتطورات على المسار الأردني - الاسرائيلي، نؤكد على ضرورة التقدم على المسار السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي؛ وهو شرط للتوصل الى التسوية النهائية التي تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

إن الحديث عن توافر عناصر استمرار العملية ونجاحها يقودنا بالضرورة الى الحديث عن الدعم الاقتصادي المطلوب للبناء والتعمير في الأرض الفلسطينية. فكما تعلمون، ان اسرائيل خلال سنوات احتلالها الطويل قامت بتدمير اقتصادنا الوطني وبنيته التحتية، مما يتطلب منا بذل جهد وطني متواصل لبناء مجتمعنا الفلسطيني. وهذا يجعلنا بحاجة الى دعم المجتمع الدولي في التعمير وإعادة البناء. وهنا لا بد أن نذكّر بأن حرية شعبنا واستقلاله الوطني واستقراره النفسي شروط اساسية لإنجاح التنمية الاقتصادية وإقامة مجتمعنا الديمقراطي. إننا نرحب بانعقاد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في واشنطن في الأول من شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وبالنتائج التي تمخضت عنه. ونعبر عن شكرنا وتقديرنا لكل

الدول التي التزمت بمساهمات محددة خلال المرحلة القادمة. لقد قام الجانب الفلسطيني من جانبه بعدة خطوات هامة في هذا المجال. فقد شكلنا المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار. ونحن أيضا على اتصال مستمر بالدول المانحة والمؤسسات الدولية المعنية. وبالرغم من كل ذلك فإننا مقتنعون تماما من خلال معرفتنا بتفاصيل الوضع بأن هناك حاجة ملحة لدعم اقتصادي ومالي أكبر ولخطوات أسرع في مجال التنفيذ. ونحن على ثقة من أن الأخوة العربية ستبقى، كما عهدناها، أساسا لمزيد من الدعم العربي للشعب الفلسطيني في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا هاما في مجال تنفيذ المساعدات باعتبار تواجد بعض وكالاتها على الأرض ومعرفتها بالواقع، وبشكل خاص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إننا ندعو الى انخراط الأمم المتحدة الكامل في هذا المجال ونتوقع تواجد المزيد من منظمات ووكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية؛ كما نتوقع تنسيقا محكما بين هذه الجهات تحت الإشراف المباشر للأمين العام للأمم المتحدة أو من ينوب عنه.

وهنا أريد أن أعبر عن تقديرنا الكبير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على دعمه الثابت للشعب الفلسطيني ولقضية السلام في الشرق الأوسط. كما ندعو الى انخراط الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية في عملية السلام ككل، وفي مجال تنفيذ إعلان المبادئ. وهذا يأتي انسجاما مع روح العصر والدور المتزايد للأمم المتحدة في كل مكان، وتعبيرا عن ثقتنا بها وبالمجتمع الدولي.

إن استمرار الوضع المأساوي في البوسنة والهرسك يقض مضاجع المجتمع الإنساني ويمس قيمه الأخلاقية. وهذا يتطلب سعيا حثيثا للمجموعة الدولية لتضع حدا لهذه المأساة وإشاعة السلام في ربوع تلك البقاع من الأرض. وبالمقابل نرقب بأمل تلك التطورات الإيجابية في جنوب افريقيا في اتجاه التخلص من الفصل العنصري والتمييز العنصري وإقامة نظام ديمقراطي بديل. ونحن نهنئ الأطراف المعنية بالانجازات التي تحققت ونهنئ شعب جنوب افريقيا وزعيمه نيلسون مانديلا وندعو لهم بالتوفيق.

إننا نرى التجربة الفلسطينية القادمة تجسيدا للمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والانتخابات الحرة واحترام حقوق الإنسان وبناء مجتمع عصري باقتصاد حر منفتح. وهي التجربة التي تمثل جزءا من رؤيتنا لمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام. إن الأمل يحدونا جميعا في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة شهدت حروبا متعاقبة وأريق فيها الكثير من الدماء وشهدت الكثير من أنواع الظلم والاضطهاد. فدعونا نعمل سويا على بناء شرق أوسط جديد خال من أسلحة الدمار الشامل والهيمنة؛ شرق أوسط ينعم بالأمن والاستقرار والحرية بجميع بلدانه وشعوبه؛ شرق أوسط خال من احتلال أراضي الغير بالقوة؛ شرق أوسط بمجتمعات ديمقراطية ومتقدمة ومتطورة وتحترم حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

السيد فيلشيز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

إن توقيع أول اتفاق تاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام ذكرنا جميعا بأن الحوار المباشر المخلص المتحضر بين أطراف الصراع لا يزال أشد الطرق إنسانية وأهمية وفعالية التي يسير البشر فيها في العمل بدأب - رغم النكسات العرضية الواضحة - صوب حسم الخلافات والعداوات العميقة، حتى وإن بدت مستعصية الحل. والحوار هو هبة الله للبشرية. ومن الأعمال التي تتسم بالجدية والمسؤولية أن نبين الشجاعة اللازمة للاشتراك في الحوار، حتى عندما تعارضه قوى معينة، وأن نعرف كيف نستخدمه عندما تسنح الظروف.

ولهذا، نشيد برئيس وزراء اسرائيل وبوزير خارجيته وبرئيس منظمة التحرير الفلسطينية وزعيم الشعب الفلسطيني، وبجميع اليهود والفلسطينيين ممن يتحلون بحسن النية، الذين اضطلعوا بجدية وباحساس صحيح بالتطور التاريخي، وبالبسالة والشجاعة، بالاشتراك مع المجتمع الدولي ومع شعوبهم، بتحويل تلك المنطقة التاريخية من العالم، التي تشاطرها الفلسطينيون واليهود طيلة قرون، الى منطقة سلم وتعايش وتعاون بين شعوبها وحكوماتها. وبطبيعة الحال، إن ذلك سيقودها - لا محالة - الى السلم والرفاه والتنمية المستدامة.

والانتقال من العداوة ومن عقود من المواجهات المفجعة الى طريق من التعاون والحوار وتوقعات المستقبل ليس مهمة يسيرة ولا خالية من المخاطر. ولكنه كان من الضروري للغاية تحمل المسؤولية التاريخية بغية تحقيق السلم. وللعملية أعداؤها، ولكنهم

سيفهمون أهمية هذه المهمة عندما يحين وقت جني ثمار المصالحة.

وطيلة تاريخ البشرية كله تطلب في أحيان كثيرة بدء الحوار بين أعداء من الواضح أنهم ألداء مشاركة الأصدقاء المخلصين وتشجيعهم. وفي هذه المناسبة، يجب أن يوجه اعتراف خاص الى حكومة النرويج التي كان لوزير خارجيتها، مدعما بحكومته، البصيرة والكياسة، مستخدما أكبر قدر ممكن من الحذر، لتشجيع عقد أول اجتماعات مباشرة بعيدة الأثر، في ظل خلفية مثالية وفرها بلده الجميل.

إن الولايات المتحدة وروسيا واسبانيا وبلدانا أخرى عديدة في المجتمع الدولي أسهمت أيضا اسهاما ضخما في نجاح الاتفاقات التي تحققت في واشنطن، تحت رعاية الرئيس كلينتون وبحضور الكثير من كبار الشخصيات العالمية المشتركة في العملية. ويحق لنا أن نقول إن المجتمع الدولي يشجع ويعزز منذ زمن طويل إنشاء السلم في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يوجد شك في أنه منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧، الذي دعا الى تقسيم فلسطين الى دولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية، بذلت الجمعية الجهود الدؤوبة لتضمن أن يتمكن شعب فلسطين - من خلال المفاوضات وبالطرق السلمية - من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة خاصة به.

واستمرت مناقشات مكثفة طيلة عقود بشأن هذه المسألة في محافل متعددة. وكانت هناك أنشطة دبلوماسية مستمرة، وكان السعي الى تحقيق السلم هدفا مشتركا. وفي هذه المناسبة، نود أن نؤكد على عمل أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز التي قادت الطريق طيلة سنوات تأييدا لمساعي الشعب الفلسطيني، عن طريق تشجيع مبادرات لا حصر لها. وقد وفرت أنشطة الحركة، بالإضافة الى أنشطة الأمم المتحدة، تأييدا كبيرا لحل المشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط.

وفي هذه الرحلة الطويلة، إن عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يستحق أيضا أن نخصه بالذكر. وقد اطلع وفد بلدي باهتمام خاص على تقرير اللجنة المعروض علينا لهذه المناقشة، الذي يشير الى أن اللجنة، مستندة الى قرارات الأمم المتحدة ومبادئها، قد عملت دون هوادة على تشجيع عملية حقيقية لتحقيق السلم وعلى التوصل الى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية.

وكما استند الاسرائيليون والفلسطينيون في سعيهم المتصل الى تحقيق السلم والمصالحة والتنمية الى الدعم القيم للبلدان الصديقة، فإننا نأمل أيضا، بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، في تشكيل مجموعة نشطة من البلدان الصديقة لنيكاراغوا والعازمة على تشجيع التوصل الى قدر أكبر من توافق الآراء بين جميع مواطني نيكاراغوا والمساعدة على جعل التعاون الدولي الذي تحتاج إليه نيكاراغوا أمس الحاجة تعاونا فعالا وأكثر كفاءة.

وهناك جانب هام آخر للاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني نود التأكيد عليه بصفته سبيلا الى تعزيز وضمان نجاح هذا الاتفاق، الذي يجب - فوق كل شيء أن يفيد سكان المنطقة. وأشير الى اللجنة المخصصة التي اتفق عليها الطرفان، والتي ستتحمل مسؤولية تصميم شبكة واسعة النطاق للتعاون التقني والمالي والبناء المشترك للبنية التحتية وغير ذلك. ومن المهم والحيوي أيضا أن نشير الى أننا نعلم جميعا مقدار المساعدة الدولية المطلوبة، وأنه تم تنظيم قدر كبير منها وضمانه، وأن حجم المبالغ المقدمة ربما يجعلها أهم العناصر التي تساعد على نجاح الاتفاق، أي تحقيق سلم دائم وتحويل منطقة الشرق الأوسط الى مركز جديد للتنمية والتعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بين الشعب اليهودي وجزء كبير من العالم العربي.

نحن نتفق مع وزير الخارجية السيد قدومي، الذي يعتبر التجربة الفلسطينية تعبيرا عمليا عن مبادئ الديمقراطية - أي التعددية السياسية، والانتخابات الحرة، واحترام حقوق الإنسان، وإقامة مجتمع حديث يسوده اقتصاد السوق الحرة - وجزءا من تصوره للشرق الأوسط ككل.

ونحن متأكدون من أنه بالرغم من الصعوبات والعقبات على طريق الحوار والمصالحة، سيصل الطرفان الى اتفاق مشترك على احترام جوانب الالتزام الذي سيكون عليهما الوفاء به، وأنهما سيبينان حسن نيتهما في توضيح بعض تعقيدات إعلان المبادئ التاريخي الذي لا رجعة فيه والذي وقع عليه في واشنطن. ونأمل في أن يجري التغلب على الخلافات المتبقية تدريجيا، بما فيها الخلافات التي ظهرت مؤخرا، وأن يتم بنجاح عبور الطريق الصعب الطويل الممتد الى الأمام. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الدور الهام للجنة في توفير المتابعة الصحيحة للاتفاقات، بالإضافة الى العمل الذي يمكن للأمين العام الاضطلاع به

للمساعدة على تحقيق حلم حياة يتمتع فيها جميع سكان المنطقة بالأمان والرفاه.

ويتعين على المفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين أن يواصلوا حوارهم بهدف تنفيذ الاتفاقات دون مزيد من الإبطاء، وتعزيز تدابير بناء الثقة كي يتحقق التقدم في عملية السلم. وينبغي أن تساهم الجمعية العامة أيضا في تحسين جو المفاوضات من خلال مناشدة جميع الأطراف نبذ العنف ومواصلة المحادثات بطريقة صريحة وبناءة وعملية، ومن خلال مناشدة منتقدي العملية إعطاء فرصة للسلم.

إن أفضل مثال على الاتفاقات بين اسرائيل وفلسطين يستحق التأييد، والمتابعة والاحترام من جانب جميع الذين يعتقدون أن الحوار والتفاوض حيويان من أجل تعزيز السلم. ويسعد شعبنا وحكومتنا أن فلسطين - المنطقة القديمة ذات الثراء التاريخي - بإمكانها الآن أن يكون لديها مستقبل يعمه السلم والتقدم، وتكون فيه الريبة المتبادلة والكراهية والعنف والفقر الى الأبد جزءا من الماضي، ويتحقق فيه الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا.

إنني أؤكد مجددا على أن مواطني نيكاراغوا يكافحون من أجل المثل ذاتها التي تتمثل في السلم والمصالحة الوطنية والتعاون والتنمية.

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
قبل أن أعطي الكلمة للمتلكم التالي، أود أن أعلن ما يلي فيما يتعلق بالبنود ٢٤ و ١٥١ و ٣٣ من جدول الأعمال.

فيما يتعلق بالبند ٢٤ من جدول الأعمال "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات"، أشكل فريقا عاملا بغرض السعي الى التوصل الى نص يحظى بتوافق الآراء استنادا الى مشروع القرار الذي صدر باعتباره الوثيقة A/48/L.24. وطلبت الى الممثل الدائم للنرويج أن يقوم بمهمة المنسق لهذا الفريق العامل.

وفيما يتعلق بالبند ١٥١ من جدول الأعمال "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة"، أشكل كذلك فريقا عاملا من أجل التوصل عن طريق التفاوض الى نص يحظى بتوافق الآراء استنادا الى مشروع القرار الذي وزع في الوثيقة A/48/L.19. وطلبت الى الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة أن يقوم بمهمة المنسق لهذا الفريق العامل.

أخيرا، فيما يتعلق بمشروع القرار A/48/L.28 بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، أود أن أبلغ الجمعية العامة أنني لا أزال انتظر تقريرا بشأن الآثار المترتبة على الميزانية لمشروع القرار قبل تقديمه رسميا الى الجمعية العامة للموافقة عليه. وآمل أن أفعل ذلك بحلول الأربعاء المقبل.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/48/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/48/607)

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة):
يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر والتقدير الى سعادة السفير كيبا بيران سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وللسادة أعضاء اللجنة على تقريرهم الجيد وجهودهم المخلصة والدؤوبة في متابعة الأحداث والتطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وتفرعاتها.

تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين في هذه الدورة في أعقاب اتفاقية اعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، ضمن المفاوضات والمباحثات التي تجري بين هذين الطرفين لوضع تلك الاتفاقية موضع التنفيذ. ويمثل هذا كله خطوة إيجابية نحو الوصول الى الحل السلمي العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي الاسرائيلي.

لقد أتاحت التغيرات الجذرية التي حدثت في الساحة الدولية عبر السنوات القليلة الماضية وما نتج عنها من مستجدات جوهرية في العلاقات الاقليمية

والدولية مناخا دوليا واقليميا جديدا كانت إحدى نتائجه هذا الاتفاق الذي تضمن الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وبحقوقه المشروعة والسياسية انسجاما مع الشرعية الدولية والاتفاقيات والأعراف ومبادئ القانون الدولي التي تنص على المساواة فيما بين الشعوب وحقها في تقرير المصير. وبناء على ذلك فإن هذه الاتفاقية في نظرنا تمثل خطوة أولى في سبيل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وفي ضوء هذا المفهوم أصدر مجلس الوزراء بيانا جاء فيه ما يلي:

"تؤيد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة كل التأييد ما يقبل به الفلسطينيون تجاه القضية إيمانا منها بأن شعب فلسطين الشقيق هو الأقدر على تحديد الخطوات التي تحقق مصلحته وتتوج كفاحه من أجل العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

"وإن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل باعتبار ذلك يمثل خطوة أولى في سبيل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وتأمين الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وأرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

"وإذ تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة تأكيدها لاستمرار المساعي السلمية المبذولة وفقا للأسس والمبادئ المتفق عليها فإنها تعبر عن تطلعها الى أن تحقق تلك المفاوضات تقدما ملموسا على المسارات كافة بما يعزز دفع مسيرة السلام قدما الى الأمام".

لقد ترجمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الترحيب الى واقع فعلي إذ شاركت على أعلى المستويات في مؤتمر التبرعات الدولي الذي انعقد في واشنطن في بداية الشهر المنصرم لتقديم مساعدات الى سلطات الحكم الذاتي الفلسطينية من أجل وضع وتنفيذ برامج تنموية وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية في غزة وأريحا. ولقد أعلن معالي وزير خارجية بلادي في ذلك المؤتمر عن التبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار لتلك البرامج.

وكانت مشاركتنا في المؤتمر وتبرعنا فيه تعبيرا مجددا عن إيماننا بوجوب الوصول الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط، وصلبها القضية الفلسطينية. هذه القناعة التي سبق أن جسدناها في حضورنا مؤتمر مدريد للسلام ومشاركتنا في المفاوضات المتعددة الأطراف.

كما نود أن نؤكد في هذا الصدد أهمية أن تكلل المسارات الأخرى للمفاوضات الثنائية الجارية بالنجاح بحيث تكفل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري والقدس الشريف وجنوب لبنان.

إن الطريق نحو التسوية المنشودة طويل وشاق ومحفوف بالمخاطر، وعلينا جميعا أن نعمل ونواصل جهودنا السلمية المستمرة للحفاظ على قوة الدفع الضرورية لعملية السلام الشامل وعلى جميع المسارات، ما يمثل ركنا أساسيا هاما في إرساء دعائم السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا المضمار نؤكد على أهمية أن تتحمل الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة، التي عاصرت القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط منذ البداية، مسؤولية خاصة في عملية السلام الجارية، الى أن يتحقق الأمن والسلم والاستقرار في ربوع منطقتنا العربية بما يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول وشعوب المنطقة.

السيد شامبوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يجد المجتمع العالمي نفسه على مفترق طرق بين التعايش السلمي والتنمية؛ من ناحية، وعودة ظهور الصراع العرقي والتجزئة السياسية؛ من ناحية أخرى. وإن انتهاء الحرب الباردة وظهور دور معزز للأمم المتحدة وانتشار مناخ سياسي من التوفيق توجد بيئة مثالية للقيام بجهد فعال لتحقيق حلول دائمة لمشاكل استمرت طويلا. وإن نجاح البشرية في اغتنام فرصة

السلم والشراكة الحالية يعتمد على الأمم المتحدة بقدر ما يعتمد على الدول الأعضاء فرادى.

وحالة فلسطين مثال بارز على فرصة اغتنمت، وخطوة حاسمة اتخذت صوب إيجاد حل شامل لهذه المشكلة التي استمرت عقودا. إن عملية السلم في الشرق الأوسط قد تغلبت في نهاية المطاف على الشلل الذي كان سمتها الرئيسية طيلة عقود، وعن طريق تحقيق تقدم تاريخي اندفعت نحو حل على أساس اتفاق وقع في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل.

وقبرص نظرا لروابط الصداقة الممتدة عبر التاريخ التي تربطها بشعوب المنطقة، لا يسعها إلا أن تشعر بالسرور بهذه التطورات، التي تتمشى مع الأخلاقية الدولية التي تدافع عنها الأمم المتحدة والشرعية التي تؤيدها. إن رئيس جمهورية قبرص، السيد غلافكوس سليريدس قال، معبرا عن مشاعر حكومته وشعبه، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣:

"إن التوصل إلى اتفاق سلم بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بعد كفاح طويل راحت ضحيته الألوف من الأرواح البشرية وتسبب في المعاناة البشرية والتدمير الاقتصادي، حدث تاريخي يبرهن على أنه حيثما وجد حسن النية لدى الأطراف المتصارعة أمكن التوصل إلى حلول حتى للمسائل التي بدا فيها أن اللجوء إلى القوة هو الحل الوحيد.

"ونحن نعتقد أن الاتفاق علامة بارزة في عملية تحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط وسيضع نهاية للمواجهة الطويلة في المنطقة وسيحل السلم.

"ونعتقد أنه ستوجد صعوبات، لكننا متأكدون أنها ستواجه بنفس الروح التي تم التوصل بها إلى الاتفاق التاريخي.

"وأعرب عن الارتياح العميق لشعب قبرص ولحكومتي وشخصي إزاء التقدم الكبير وأقدم أحر التهانئ إلى جميع الذين تحلوا بالبصيرة والشجاعة الكبيرة والعزم وإدراك المسؤولية التاريخية الأمر الذي جعل اتفاق السلم ممكننا".

طيلة سنوات أيدنا فكرة أن الحل السلمي النهائي لقضية فلسطين لن يبرر النضال العادل والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك تطلعه إلى الحق في تقرير المصير فحسب، بل سيضمن أيضا حق جميع دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، في العيش في ظل السلم والوفاق داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. لذلك انضممنا إلى صفوف المجتمع الدولي في التمسك بالموقف المبدئي القائل بأنه حتى يكون أي حل عادلا وسليما يجب أن يكون شاملا ومتسقا مع ميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا من عضويتنا في لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وموقفنا ضد الاحتلال الأجنبي واقتناعنا بوجوب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ما فتئنا نشجع كل جهد يرمي إلى النهوض بالسلم. وفي هذا الخصوص، كان من دواعي سرور حكومتي استضافة الأفرقة العاملة الاسرائيلية الفلسطينية للتفاوض بشأن الاتفاق في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وكنا قد أبلغنا الطرفين المعنيين مباشرة باستعدادنا لعرض قبرص مكانا لانعقاد هذه الاجتماعات. ونعتقد أيضا أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لا ينبغي الإبقاء عليها فحسب بل ينبغي توسيعها للاستجابة بشكل أكثر عدلا لزيادة العضوية في الأمم المتحدة، وأهم من ذلك لكي تكون معبرة عن الروح الإيجابية التي أوجدها الاتفاق.

ويحدونا وطيد الأمل في أن يكون للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي آثار مفيدة في كل أنحاء العالم بما في ذلك أثره بالنسبة لمسألة قبرص، وهي مشكلة غزو واحتلال دولية ظلت بلا حل لما يقرب من عقدين، بسبب عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الرسمية. ونحن نؤيد الاتفاق ونحث الطرفين على الاحتفاظ بالزخم بغية إيجاد حل للمشكلة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلى الرغم من أن بعض الأحداث التي وقعت مؤخرا تميل إلى تسميم مناخ التفاؤل الذي أوجده الاتفاق الأمر الذي له ما يبرره، فإن غالبية الناس من كلا الجانبين دللت بشكل واضح على دعمها للاتفاق واستعدادها لشق طريقها الى الأمام صوب التعايش السلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون.

بيد أننا نشعر بالقلق من جراء ما ورد في تقرير الأمين العام من أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق المحتلة تتدهور. لذلك من

الضروري أن تقدم الأمم المتحدة مساعدات شاملة في المجال التقني وغيره من المجالات. ونحن نتوقع أن تشترك الأمم المتحدة اشتراكا نشطا في جميع ميادين عملية السلم، وليس في الجوانب الاقتصادية فحسب، خلال هذه الفترة الانتقالية الحساسة من إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك من الضروري اتخاذ تدابير لبناء حسن النية لدعم الثقة بين الشعبين الأمر الذي يسهم في تحقيق أهداف الاتفاق. والتطورات الايجابية التي تحققت حتى الآن ينبغي أن تجد تعبيرا لها أيضا في إطار الأمم المتحدة، وينبغي إنهاء حالة العداوة والمواجهة؛ وينبغي إعادة النظر وإعادة البحث في القرارات التي اتخذت بصورة معتادة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالاقتباس من رسالة أصدرها رئيس جمهوريتنا اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

"إن الشعب الفلسطيني، بروح المرونة والتصميم، ملتزم اليوم التزاما تاما كعهده دائما بالكفاح من أجل حقوق الإنسان الخاصة به، ومن أجل حريته وعدالته واستقلاله الوطني.

"وإن الاتفاق التاريخي بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو إنجاز عظيم حقا، يشكل الخطوة الأولى على الطريق الطويل والشاق نحو السلم.

"وتشيد قبرص بالجهود المثالية التي بذلتها جميع الأطراف في الكفاح لكفالة السلم الدائم في المنطقة. ونحث جميع الأطراف على مواصلة سعيها الحالي إلى إيجاد حل شامل، وهو شرط لا غنى عنه من أجل إقرار السلم والأمن والرخاء في جميع أرجاء الشرق الأوسط".

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تقوم الجمعية العامة بالنظر في قضية فلسطين في دورتها الثامنة والأربعين إزاء خلفية التوقيع التاريخي على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل. ويوفر الاتفاق، في جملة أمور أخرى، إطارا واسعا لتحقيق تسوية دائمة للمسألة التي هي لب صراع الشرق الأوسط، ابتداء بالحكم الذاتي للفلسطينيين في قطاع غزة ومدينة أريحا وانسحاب اسرائيل من هاتين المنطقتين. ونرحب كذلك بالغاء قانون منع الاتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبقرار التفاوض المباشر مع ممثليها والاعتراف المتبادل القائم بين المنظمة واسرائيل. وهذه التطورات الايجابية مجتمعة تعترف اعترافا متعذرا تغييره بالهوية الوطنية والسياسية التي طال السعي من أجلها للفلسطينيين وحقهم في أن يتفاوض زعماؤهم بالنيابة عن شعبهم.

ومما له صلة وثيقة بالموضوع أن نذكر بأن القوة القائمة بالاحتلال ما برحت طوال أكثر من ربع قرن، برفضها المستمر الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة، ومن خلال نظام عسكري قمعي، تنتهج سياسة غير شرعية قائمة على الاستعمار والضم، والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المقبولة عالميا والاتفاقيات الدولية. وقد تسبب هذا في معاناة ومشقة هائلتين للشعب الفلسطيني وأثر تأثيرا مدمرا على نسيج المجتمع الفلسطيني ورفاهه. وحقيقة الأمر أن الظروف المعيشية قد اصبحت مرعبة، وذلك لأن معظم الهياكل الأساسية المادية والمؤسسات العامة إما غير موجودة أو أنها أوشكت على الانهيار. ولهذا فإن من الأهمية العاجلة الإنفاذ الصارم لحقوق الإنسان الأساسية والحريات الجوهرية واعتماد تدابير علاجية لحسم المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تجابه الفلسطينيين.

لقد سلطت الأضواء على محنة الشعب هذه في الأراضي المحتلة في مؤتمر المانحين الدوليين الذي عقد في واشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والذي أدى إلى إنشاء قوة عاملة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة لإرساء أساس متين للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، نعلق أهمية خاصة على تحسين الهياكل الأساسية القائمة حاليا وعلى بناء هياكل أساسية جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للفلسطينيين. وهذا يستدعي فك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد اسرائيل، وإزالة التحكم الشديد بالأنشطة الاقتصادية للفلسطينيين وإلغاء اللوائح المتعلقة باستخدام السكان الأصليين للأرض والموارد المائية. وبالتالي ينبغي أن تتقدم عملية البناء من جديد صوب الإعداد للاستقلال وبناء الدولة كنهج متكامل للسلم والتنمية، مما سيوفر الأموال اللازمة لبناء دولة فلسطين القوية والآمنة والمزدهرة.

ونسلم أيضا بأن الخطوات الأولية الواردة في إعلان المبادئ جزء لا يتجزأ وغير ضار من كامل عملية

السلم التي تتصور فترة انتقالية مدتها خمسة أعوام. وفي ذلك السياق، نؤيد تماما مطلب الفلسطينيين القائم منذ أمد طويل بأن تتضمن الترتيبات المؤقتة حقهم في ممارسة سلطتهم على جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك السيطرة الكاملة على شؤونهم السياسية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ستكون للتنفيذ الصارم لجميع أحكام إعلان المبادئ أهمية حاسمة. وفي هذا الصدد، ما برحت المفاوضات الجارية تواجه العقبات والصعوبات، ولا سيما بشأن مسألة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة وأريحا. ومما يزيد من خطورة الحالة تفاقم الاصطدامات والعنف الذي أطلقت عنانه القوات الاسرائيلية والمستوطنون المسلحون.

ومن المؤسف بصفة خاصة أن اسرائيل لم تظهر بعد موقفا ايجابيا فيما يتصل بالتنفيذ التام والأمين للإعلان؛ وتتجلى في ذلك حالات عدم التيقن الموجودة في عملية السلام. ومن ثم هناك حاجة واضحة إلى دور مستمر للأمم المتحدة، ولا سيما في كفالة تسوية عادلة وشاملة قائمة على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي تشكل الأساس الضروري الذي يبنى عليه هيكل دائم للسلم والعدالة في الشرق الأوسط. ونتصور أيضا دورا مماثلا في الأهمية للمنظمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وأن التنسيق الوثيق والفعال في إطار منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يكون أساسيا على نحو ماثل في كفالة الاستفادة المثلى من هذه المساعدة.

ولقد تمسكت اندونيسيا وغيرها من بلدان عدم الانحياز على الدوام بموقفها، ودعت إلى إعمال الحقوق المشروعة للفلسطينيين كشرط مسبق أساسي لإقرار السلم والأمن في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يؤكد البيان الصادر عند اختتام اجتماع وزراء ورؤساء وفود حركة عدم الانحياز، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، على عزمهم على دعم الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

ويحيي وفدي التضحيات البطولية التي قدمها الفلسطينيون في كفاحهم الطويل والشاق من أجل إعمال هذه الحقوق ويؤكد مجددا على التزامه الرسمي بتحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ونشيد بالفلسطينيين على ما بذلوه من إسهامات في التقدم الملحوظ بعملية السلم. بيد أن الزخم الذي ولده الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ينبغي تعزيزه باستمرار المفاوضات حول المسائل المعلقة الأخرى، بما فيها مركز مدينة القدس الشريف، وانصاف اللاجئين وتفكيك المستوطنات وترسيم الحدود، وكذلك المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وندرك أيضا أن المهمة الماثلة أمامنا ليست سهلة بأي حال من الأحوال. ولكن الحاجة إلى ترجمة الاتفاق بشأن الحكم الذاتي إلى سلم حقيقي وإلى بناء وإدامة حقبة جديدة من الأمن والاستقرار والتعاون هي الآن أشد إلحاحا من أي وقت مضى.

لدينا الآن فرصة لم يسبق لها مثيل لتحقيق حل سلمي لقضية فلسطين، وهي مسألة ما برحت لفترة طويلة تشغل المجتمع الدولي، وإذا أمكن حل هذه المسألة الجوهرية في الصراع العربي الاسرائيلي، فبوسعنا عندئذ أن نتطلع إلى الأمام بأمل وتفاؤل إلى الشرق الأوسط في كنف الأمان والأمن.

السيد نوتردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أكدت الدول الاثنتى عشرة، لدى افتتاح مؤتمر مدريد، على أن هدف السلام في الشرق الأوسط لم يعد سرابا ولكن أصبح واقعا في متناول اليد. وفي ذلك الوقت أكدت على أن من الأساس جدا الحفاظ على الالتزام الجدي الذي أظهرته الأطراف لدى المباشرة في عملية مدريد وأن الثقة المتبادلة المتنامية ينبغي أن تنبع منه.

بعد عامين على مرور ذلك اليوم التاريخي - الذي كان في حد ذاته علامة الإعراض عن عقلية الماضي التي اتسمت بالمواجهة - إن ما أظهره القادة الاسرائيليون والفلسطينيون من المثابرة والمرونة قد جعل من الممكن اتخاذ الخطوة الحاسمة باتجاه السلم لدى توقيع الاتفاق المتبادل في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي. فالسلم الذي كان حتى ذلك الحين مجرد وعد وتحد، قد تأكد بالتالي بصفته خيارا قاطعا وواضحا للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني.

وبمناسبة توقيع ذلك الاتفاق، اشاد الاتحاد الأوروبي ببعد نظر وشجاعة الزعماء الاسرائيليين والفلسطينيين، الذين ساعدوا، عن طريق التوقيع، على إدخال نقطة تحول جذري في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبعثوا بذلك آمالا كبيرة ليس فقط بين سكان الأراضي المحتلة واللاجئين الفلسطينيين، ولكن أيضا بين شعوب المنطقة برمتها. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يجب ألا يخيب هذا التوقع، بعد العديد من السنوات الشاقة؛ وإننا على اقتناع عميق بأن نجاح الاتفاق

الاسرائيلي - الفلسطيني ستترتب عليه آثار حاسمة بالنسبة لتقدم السلام في الشرق الأوسط بأسره.

ومما زاد من ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر أنه يشكل بداية لتنفيذ المبادئ التي نادينا بها طيلة سنوات عديدة. وتمشيا مع مواقفنا المعروفة جيدا، بما فيها تأييدنا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فإننا عازمون على الاضطلاع بدور نشط وبناء ومتوازن في متابعة العملية السلمية وفي المشاركة في الترتيبات الدولية التي ستنبثق عن الاتفاق المبرم مؤخرا.

إن قوة الزخم الراهنة التي نجمت عن الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني يجب الحفاظ عليها مهما كلف الأمر من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع وللمسألة الفلسطينية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري تأييد الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الذي أبرم مؤخرا على الصعيدين السياسي والاقتصادي. إننا ومجتمع المانحين الدوليين، التزمنا بتعهدات مالية كبيرة بهدف توفير مساعدة فورية حيثما تكون الاحتياجات على أمسها، ونحن ندرس جديا بذل جهد كبير يتمثل بتقديم منح وقروض متوسطة الأجل للأراضي المحتلة.

وكجزء من الجانب المتعدد الأطراف في عملية السلام، عقدنا العزم على المشاركة في تنسيق المعونة المتفق عليها من جانب مختلف المانحين وفي تعزيزها حتى يكون من الممكن إنفاقها على نحو مرن وفعال.

وبموجب سياستنا الخارجية والأمنية المشتركة ندرس أيضا القيام بعمل مشترك من أجل ضمان سير عملية السلام في الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع تعبئة الوسائل السياسية والاقتصادية والمالية التي بامكان الاتحاد الأوروبي وزعها دعما لخطة السلام الشامل.

وبإنشاء فريق مشترك بين الوكالات يكلف بدراسة تقديم مساعدة إضافية للأراضي المحتلة حتى قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، كان الأمين العام لمنظمتنا يستجيب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة للشعب الفلسطيني، التي يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لها استجابة كافية. لقد أشرنا إلى العزم الراسخ للأمين العام على عمل كل ما بمقدوره من أجل المساهمة بجهود السلم ووضع خدمات المنظمة بتصرف الأطراف التي تطلبها.

ونرى أن المجالات الثلاثة لحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والجهود السلمية تتشابك فيما بينها تشابكا وثيقا، ودون أدنى شك ستظل في المستقبل موضوع اهتمام الأمم المتحدة كما كان شأنها في الماضي.

ولاحظنا الخطوات الايجابية التي اتخذت في أعقاب اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر، مثل إعادة المبعدين إلى الوطن والإفراج عن السجناء. وهذا النوع من تدابير بناء الثقة ضروري في رأينا إذا كان للمناخ الراهن الذي لم يسبق له مثيل في عملية السلام أن يزدهر. ولهذا يحث الاتحاد الأوروبي الأطراف على الثبات في هذا الاتجاه. نود كذلك أن نكرر ذكر إدانتنا لأعمال العنف، مهما كان مصدرها، ويحدونا الأمل بأن تغدو آثار العنف شيئا من الماضي.

إن انسحاب الجيش الاسرائيلي وإعادة وزعه المنصوص عليهما في الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، بالإضافة إلى إنشاء قوة شرطة فلسطينية ونقل السلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وسلطاتها المدنية إلى الفلسطينيين المعينين، ينبغي أن تغير حياة السكان في الضفة الغربية وغزة خلال بضعة أشهر من الآن، وذلك بانتظار قيام السلطة الفلسطينية المؤقتة ذات الحكم الذاتي.

ويجب وزع جميع الوسائل التي بتصرفنا حتى نضمن نجاح تنفيذ الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن للأطراف أن تحدد شروط التسوية التي لكي تكون فعالة، يجب التوصل إليها عن طريق التفاوض وبحرية ويجب قبولها بالاتفاق المشترك. والآن للفلسطينيين والاسرائيليين أن يقدموا تعبيرا ملموسا عن التزامهما المشترك بالتعايش السلمي واحترام كل منهما لكرامة وأمن الآخر.

السيد العمامرة (الجزائر):

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من الأمين العام ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريريهما اللذين يحملان معلومات مفيدة حول التطورات الأخيرة التي سجلتها القضية الفلسطينية وكذا حول الآفاق المستقبلية لقضية يرتبط تاريخها

ارتباطا جوهريا بتاريخ منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها.

وقد تختلف مداولاتنا، هذه السنة عن سابقاتها اختلافا نوعيا إذ أطلت في الأشهر القليلة الماضية على منطقة الشرق الأوسط إشراقة أمل تمثلت في إبرام اتفاق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبما أن الجزائر الحريصة على احترام حرية القرار الفلسطيني سعت دائما إلى تشجيع المبادرات الرامية إلى إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، فإنه يحدوها الأمل اليوم في أن تكون هذه الخطوة بداية تحول حقيقي في تاريخ شعوب المنطقة.

إن الجزائر إذ ترحب بهذا العنصر الإيجابي، تعتبره خطوة أولى على طريق الحل العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية ولأزمة الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يتواصل السعي من أجل تحقيق أحكام إعلان المبادئ على أرض الواقع بخطى سريعة وبإرادة سياسية قوية من أجل الاستفادة من فرص السلام المتاحة وتدعيمها وتوسيعها لتشمل كل المسارات الأخرى.

إن الاتفاق على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي هو بداية لعملية تحول صعبة تقتضي بالضرورة من المجتمع الدولي ككل، ومن الأمم المتحدة على وجه الخصوص، توخي اليقظة المستمرة، كما تتطلب تقديم الدعم الفعال من أجل ضمان تكريس هذه العملية والانتهاء بها الى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير مصيره بكل حرية وفي ظروف اقتصادية واجتماعية ملائمة. وتعتقد الجزائر بقوة أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية حتى يتم التوصل الى حل عادل لها وفقا لكافة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ونود بهذا الصدد أن نرحب بما قاله الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي من أن المنظمة مستعدة لتزويد الأطراف المعنية بكل المساعدة في سياق الاتفاق بينها بهدف الإسهام في إشاعة السلام في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة، كما نرحب بتكوين فريق عمل رفيع المستوى يشمل كل المنظمات المختصة للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية؛ كما لا يفوتنا أن نرحب بانعقاد مؤتمر واشنطن لإعلان المساهمات بشأن تقديم الدعم المالي والمادي الى الشعب الفلسطيني وأن نؤكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور فعال في هذا الشأن. والجزائر التي شاركت في مؤتمر واشنطن لا يسعها إلا أن تلح على الأهمية القصوى التي يكتسيها الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المسترجعة لإنجاح عملية السلام برمتها.

إن أهمية العملية السلمية التي بدأت في مدريد تكمن في كونها عملية تقوم على التطور. كما تكمن في قدرتها على إنجاز مكاسب متماسكة على درب السلام. فالآراء التي اعتنقت لأمد طويل يعاد تشكيلها تدريجيا، كما أن الخلافات بين الأطراف بدأت تضيق على الرغم من أن هذا يتم في بعض الأحيان بمعدل بطيء. فمن الأهمية بمكان أن ترقى هذه العملية في نتائجها الى الشمولية المنشودة وأن تولد ديناميكية سياسية تشمل كافة المسارات وأن يبنى من خلالها صرح السلام على مختلف الأعمدة الموجودة على الساحة دون استثناء.

وهنا، تجدر الإشارة الى ضرورة التطبيق الفعلي لما اتفق عليه في وثيقة إعلان المبادئ باعتبار عنصر الأمانة في التنفيذ الصحيح للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي محكا للإرادة السياسية لدى الطرف الاسرائيلي ومقياسها لمدى استعداده لصنع السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الدول العربية التي لا تزال أراضيها خاضعة للاحتلال.

وفي هذا الإطار ذاته، تندرج قضية القدس الشريف باعتبارها قضية أساسية كما يشهد على ذلك عدد ومحتوى القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأنها على مر السنين. ففي الوقت الذي اتفق فيه على التفاوض حول مصير المدينة المقدسة في مرحلة لاحقة، يجب أن يعلو هذا الرصيد المكون للشرعية الدولية والمتمثل في قرارات مجلس الأمن على الإجراءات الإسرائيلية الانفرادية بشأن القدس وأن يفرض نفسه أثناء المفاوضات بل وحتى على امتداد المرحلة الانتقالية بحيث يضمن المناخ النفسي والسياسي الملائم للسير بخطى ثابتة نحو السلام.

في ظل مرحلة الانتقال من عهد المواجهة الى عهد الانفراج والسلام في الشرق الأوسط، وهي المرحلة الدقيقة والصعبة التي انطلقت مؤخرا، إن الأمم المتحدة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تلقي بكل ثقلها على مجرى الأحداث، حريصة على المبادئ التي من شأنها أن

تشكل ركائز الديمومة والعدالة والشمولية لنتائج المفاوضات القائمة في إطار مسار مؤتمر مدريد. وعليه، فإن مناقشاتنا هذه للقضية الفلسطينية، إذ يحق أن تتسم بقسط من التفاؤل، يجب في المقابل أن تتمسك كل التمسك بالمراجع الأساسية والمتكاملة التي يحملها مفهوم الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف والتي ساهمت الأمم المتحدة بتكريسها، الى جانب مساهمة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى من خلال كفاحها وتضحياتها، في إبراز مقتضيات السلام التي لا غنى عنها.

السيد العربي (مصر):

يسعد وفد مصر أن تنظر الجمعية العامة هذا العام في بند قضية فلسطين في نفس الوقت الذي تستضيف فيه مصر المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية من أجل تنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوصل اليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ووقع عليه الجانبان في واشنطن منذ شهرين.

إن ذلك الإنجاز الكبير جاء نتيجة جهود متواصلة ومضنية ساهمت فيها كل الأطراف المعنية منذ بدء مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، ونأمل أن يكون الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي خطوة أولى نحو التنفيذ الكامل لمراجع الاستناد التي تم الاتفاق عليها في مدريد: قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بمضمونهما الأساسي ألا وهو إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يتضمن انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة.

إن تفاؤلنا يستند الى أساس صلب مستمد من واقع ما تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، حيث اتفق الجانبان على مبدأ انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث يكون انسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومن أريحا في الضفة الغربية خطوة أولى نحو الانسحاب الكامل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. كما يتضمن الاتفاق مرحلة انتقالية تكون بمثابة فترة لبناء الثقة بين الجانبين وتمهد لمرحلة المفاوضات النهائية حول موضوعات جوهرية مثل القدس والمستوطنات. ونأمل أن ينجح الطرفان في تحقيق الأهداف المرجوة من تلك المرحلة الانتقالية بصورة تمهد لنجاح مفاوضات الحل النهائي.

إننا نأمل أيضا أن يتم الاتفاق بسرعة على كافة الترتيبات الانتقالية بحيث لا يبقى هناك فلسطيني واحد تحت الاحتلال الاسرائيلي.

ونثق بأن الشعب الفلسطيني سوف يثبت للعالم رغبته الصادقة في السلام والتزامه الكامل بتعهدات قيادته الوطنية. كما نأمل أن تحترم اسرائيل التزاماتها كسلطة احتلال خلال الفترة الانتقالية وأن تمتنع عن إدخال أية تعديلات على طبيعة الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس بشكل يؤثر على نتيجة المفاوضات النهائية.

لقد نص الاتفاق التاريخي بين ممثلي الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على أن "الوقت قد حان لوضع حد لتاريخ طويل من المواجهة والنزاع، وعلى أن يعترف كل منهما بالحقوق السياسية والمشروعة للجانب الآخر وعلى أن يسعيا الى الحياة في تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والى تحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية عن طريق العملية السياسية المتفق عليها".

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبير (بنغلاديش).

ونعتقد أن الجانبين يحتاجان الى كل مساندة دولية ممكنة من أجل تسهيل إحراز تقدم نحو تنفيذ ذلك الاتفاق. إن مصر تبذل قصارى جهدها للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، وتدعو المجتمع الدولي الى القيام بمسؤولياته في هذا المجال، وخاصة أن الشعب الفلسطيني في أمس الحاجة لأن يقف المجتمع الدولي بجانبه - ربما أكثر الآن من أي وقت مضى - وهو يخطو خطواته الأولى في طريق السلام. ويحتاج الشعب الفلسطيني الى كل عون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

ونود هنا أن نشيد بالنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي للدول المانحة الذي انعقد في واشنطن في أول تشرين الأول/اكتوبر الماضي من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة.

يود وفد مصر أن يحيي جهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والدور الإيجابي الذي تقوم به اللجنة، تحت الرئاسة القديرة للسفير سيسي، مندوب السنغال الدائم، في التعريف بقضية الشعب الفلسطيني والتوعية

بحقوقه المشروعة. ونعتقد أن دور اللجنة في الفترة المقبلة، وفي ضوء التطورات الأخيرة سوف يكتسب أهمية إضافية، يمكن للجنة أن توجه نشاطها الى سبل مساندة تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، وأن تبدأ برامج تستهدف زيادة الوعي الدولي باحتياجات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الجديدة.

ومن هذا المنطلق فإننا نرجو أن تحظى اللجنة بتأييد دولي واسع النطاق من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونرجو أن تنظر الدول كافة وخاصة الدول المانحة، في إمكانية توسيع عضوية اللجنة لكي تنضم إليها كل الدول المعنية بأن تقدم إسهاما في مجال مساعدة الشعب الفلسطيني لكي يخطو خطوات أخرى نحو الوصول الى السلام.

ويود وفد مصر أن يشيد بالاستجابة السريعة والفعالة التي أبدتها أجهزة الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، وخاصة مبادرة الأمين العام بإنشاء مجموعة عمل رفيعة المستوى بين أجهزة الأمم المتحدة المعنية بهدف تحديد ما يمكن للمنظمة الدولية القيام به في هذا الشأن، وهو ما أسفر عن مساهمة إيجابية وقيمة للأمم المتحدة في مؤتمر واشنطن للدول المانحة.

وإذا كان مؤتمر السلام في مدريد قد انطلق من قاعدة تنفيذ قرارين من قرارات الأمم المتحدة، فقد كان من الطبيعي أن نتوقع جميعا دورا هاما للأمم المتحدة في دعم تنفيذ ذلك الاتفاق، في ضوء الاهتمام الكبير الذي أولته الأمم المتحدة لمسألة الشرق الأوسط وللقضية الفلسطينية منذ أكثر من ٤٥ عاما. ولا بد أن يؤدي اتفاق الأطراف المعنية الى تسهيل قيام الأمم المتحدة بدور إيجابي هام في مجالات تسهيل تنفيذ الاتفاق بين تلك الأطراف، وقد تتجاوز تقديم المعونة الفنية أو الاقتصادية، وتمتد الى مجالات بناء الثقة وحفظ السلام.

إننا نرجو أن يتم إحراز تقدم في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية لتنفيذ مراحل الاتفاق في موعدها المتفق عليه وصولا الى بدء مفاوضات التسوية النهائية. إن نجاح جهود السلام في الشرق الأوسط سوف يعتمد الى حد كبير على انتصار الأصوات المؤيدة للسلام، سواء في اسرائيل أو في جميع بلاد العالم، في مواجهة أولئك الذين يدعون الى المواجهة والتشدد، حتى يمكن لشعوب المنطقة أن ترى عائدا واضحا لعملية السلام يبرر التضحيات التي يجب تقديمها ثمنا للتوصل الى هذا السلام. إن المباحثات المتعددة الأطراف توفر حقل تجارب هاما للغاية لما يمكن أن يثمر عنه السلام من فوائد للأطراف المعنية كافة، بما في ذلك الشعب الفلسطيني الذي يشارك ممثلوه بنشاط في جولات تلك المباحثات.

وبالإضافة الى ما يمكن أن تقوم به مجموعات العمل المختلفة للمباحثات المتعددة الأطراف من جهود لدعم تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في إطار خطط التعاون الإقليمي في مجال التنمية، فإن المجموعة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين مؤهلة بصفة خاصة للقيام بدور إيجابي في تسهيل التوصل الى اتفاق حول إيجاد تسوية سياسية لهذه المشكلة في مفاوضات الحل النهائي بشكل يضمن الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة طبقا لقرارات الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣).

منذ أن بدأت مصر خوض تجربة السلام، كان يساورنا دائما الأمل في أن يتم تحقيق السلام بين الشعب الفلسطيني وباقي الدول العربية من جهة وبين اسرائيل. وطالما دعونا من على هذا المنبر وفي مختلف المحافل الدولية الى أن تقدم الأطراف المختلفة التضحيات اللازمة من أجل الوصول الى ذلك الهدف مهما بدت تلك التضحيات غالية. واليوم نشعر أننا نخطو خطوة كبيرة نحو تحقيق الهدف المنشود، نرجو أن تبعها خطوات مماثلة على بقية مسارات المفاوضات، ونثق أنه إذا ما استقر العزم على الوصول الى سلام بين الأطراف المعنية وظهرت بوادر السلام واضحة، فإن الرأي العام لدى شعوب المنطقة كافة وبقية المجتمع الدولي سوف يقف مناصرا لذلك الخيار ومستعدا لمساندته بكل السبل الممكنة.

السيد فارهادي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

طيلة ٤٦ عاما ما فتئت هذه الجمعية تناقش قضية الشرق الأوسط. وهذه الفترة تمثل جزءا كبيرا من القرن العشرين، وبالتالي من حياة هذه المنظمة وحياتنا وسيرتنا المهنية وحياة كثيرين آخرين وسيرتهم المهنية. وأذكر إنني شخصيا، قبل ٢٦ سنة في هذه الجمعية ومن هذا المكان بالذات، أعربت عن شكوكي وشكوك وفد افغانستان في الوعود التي قدمها السيد أبا إيبان، الذي كان في ذلك الحين ممثل اسرائيل الكبير، والذي أكد للجمعية أن حقوق جميع الديانات ستحترم في مدينة القدس، التي كانت في تلك المرحلة قد احتلت

لتوهـــا. ولكـــن هذه الوعود لم تف اسرائيل المحتلة بها - أو لم تف بها إلا إلى الحد الأدنى - ولهذا، نحضر هنا مرة أخرى.

لقد قيل الآن إن فصلا جديدا في قضية الشرق الأوسط - قضية فلسطيـــن - قد فتح. وإن أفغانستان، وهـــي عضـــو فـــي منظمة المؤتمر الاسلامي، تسلم بأن إعلان المبادئ المعنية بترتيبـــات حكـــم ذاتـــي مؤقت الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ خطوة - ولكـــن ليس سوى خطوة أولى - صـــوب حـــل دائم وعادل للصراع العربي الإسرائيلي والجانب الأساســـي لذلـــك الصراع، ألا وهو قضية فلسطين. يجـــب أن تحكـــم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذتهـــا المنظمة إعلان ١٣ أيلول/سبتمبر، ويجب أن ينفذ حتى يتـــاح للشعب الفلسطيني التحقيق الكامل والممارسة الكاملة لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية - وبعبارة أخـــرى، أن يضمن حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلـــة للتصرف في إقامة دولة مستقلة على وطنه، بما فيهـــا القدس الشريف.

إنني أدخل في هذه التفاصيل لأن أفغانستـــان تصر أولا وقبل كل شيء علـــى الضـــرورة المطلقة لأن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلـــة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف والأراضي المحتلة في بلدان عربية أخرى. وتؤمن أفغانستان إيمانـــا راسخا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وأولا وقبـــل كـــل شيء بحقه في تقرير المصير الذي يتضمـــن حقـــه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وتسلم أفغانستان بوضوح بحـــق جميع بلـــدان المنطقة، بما فيها دولة فلسطين التي نأمل أن تنشأ في القريب العاجل، وتلك المذكورة في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، في الأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليـــا. وتؤيـــد أفغانستان، بالطبع، بالإضافة إلى عدة بلدان أخرى هنا، ضرورة إزالة المستوطنات الإسرائيلية وإخلائها علـــى نحو دائم، المنشأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي المستوطنات التي أقيمـــت على نحـــو يتناقض مع جميع معايير القانـــون الدولـــي وأحكـــام اتفاقيات جنيف والتي تنتهك الشرعية. إننـــا جميعا نعـــرف أن أي محتـــل يسعـــى من أجل تحقيق السلم سيسحب قواته ولن يواصل الاحتفاظ بمستوطنات. وقد أشارت أفغانستان مرارا وتكرارا إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والقرارات التالية.

وتؤيد افغانستان بقوة حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية - للفلسطينيين في الأراضي المحتلة على أساس عهدي الأمـــم المتحـــدة الخاصين بحقوق الإنسان. ونطالب بتطبيـــق اتفاقيـــة جنيف الرابعة عليهم وعلى أراضيهم. ونطالب برفـــع الحصار عن جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القـــدس العربيـــة؛ ونطالـــب باطـــلاق ســـراح جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين وعودة الفلسطينيين الذين رحلوا من وطنهم.

إننا نتمسك بضرورة تحقيق حرية الوصول إلى الأراضي المقدسة لجميع المؤمنين مـــن جميع ديانات ابراهيم. وأن المجتمع الإسلامي العالمـــي - وهو خمس الإنسانية جمعاء - يجل الأماكن الإسلاميـــة المقدسة في مدينة القدس الشريف، وهي أولى قبلـــة يتجـــه إليها المسلمون عند أداء الصلاة، ومكان الإســـراء والمعراج للنبي، كما ورد في القرآن الكريم. وبالتالـــي لم تعد المسألة قاصـــرة علـــى المفاوضـــات بين فلسطيـــن واسرائيل، لأن القدس العربية هي مركز الاهتمام العميق من جانب العالم الإسلامي برمته.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوافق اليوم اليوم الدولي السنوي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويـــود وفـــدي أن يلتـــزم مرة أخرى بذلك التضامن وأن يقول إننـــا نقف معـــا مـــع أشقائنا الفلسطينيين في الأيام المقبلة، سواء كانت أيام تحد أو أيام فرص.

إن توقيع منظمـــة التحرير الفلسطينية واسرائيل لإعلان المبادئ في ١٣ أيلـــول/سبتمبر قـــد أثـــار آمالا جديـــدة وزاد مـــن التوقعـــات بإيجاد حـــل شامـــل ودائـــم لقضية فلسطين، وهـــي بند ظل على جدول أعمال الأمم المتحدة طيلة أكثر مـــن ٤٥ سنـــة. فـــي الخريطة السياسية للشرق الأوســـط، وهـــي خريطـــة تتســـم بالعنـــف المستمر والكراهية المريرة، تعتبر قضية فلسطين أشد المسائل عسرا، وإن توقيع إعـــلان المبادئ - مثل الاتفـــاق علـــى مستقبـــل موحـــد بين السود والبيض في جنـــوب إفريقيا - يزيـــد آفـــاق الاحتمالات اتساعا في هـــذه الفترة التي تلـــي الحرب الباردة في التاريخ العالمي.

وبين رئيس وزراء ماليزيا، السيد مهاتير محمد،

في خطابه أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة أن:

" ... التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والاتفاق بين السود والبيض في جنوب إفريقيا يجب أن ينظر إليهما على أنهما أكبر إنجازين في فترة ما بعد الحرب الباردة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الثالثة عشرة ص ١٩)

وأضاف

"ومن المسلم به أنه لا يزال هناك قدر كبير لابد من التفاوض بشأنه قبل أن تتحقق العدالة لجميع الأطراف، وقبل أن يصبح السلام الحقيقي دائما". (المرجع نفسه)

إن شجاعة ياسر عرفات واسحق رابين في تولي القيادة لتحقيق اتخاذ ذلك القرار التاريخي تستحق تأييدنا الكامل. ويود وفدي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديرنا العميق لجميع القادة والحكومات للعمل لنجاح من أجل توقيع اتفاق أيلول/سبتمبر بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. وإن النرويج، بدبلوماسيتها الهادئة، قد لعبت دورا حيويا في صنع التاريخ.

لقد أيدت ماليزيا على الدوام القضية الفلسطينية بجلاء لا لبس فيه. وكان تأييدنا لعملية السلام في الشرق الأوسط دعامة هامة من دعائم السياسة الخارجية لماليزيا. وعلى مدى السنين دعونا جميع الأطراف المعنية الى أن تبدي الإرادة السياسية الضرورية وحسن النية من أجل تسوية الصراع. وفي عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، عندما كانت ماليزيا عضوا في مجلس الأمن، سعينا بنشاط من أجل حقوق الفلسطينيين من جميع جوانبها، والنهوض بتلك الحقوق، وقد انتقدنا الجمود السياسي الذي أصاب هذه القضية داخل المجلس.

وينبغي - بل ويجب - أن تشجع التطورات الأخيرة على المضي قدما على الطريق الشاق الطويل في السعي لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع. ويجب أن يساعد هذا الاتفاق على بناء الثقة المتبادلة التي ستيسر في نهاية المطاف من حل القضية في اطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - ولاسيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). فهذه القرارات، في حقيقة الأمر، تنص على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي وطن، وحق جميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الأمن. وينبغي أن يعني الاتفاق للفلسطينيين والاسرائيليين التوصل، بعد فترة، الى مناخ يسوده التعقل، يشجعهم على العمل جنبا الى جنب من أجل تحقيق مصالحهم المتبادلة، ومن أجل مستقبل المنطقة.

وبينما يرحب وفدي بالاتفاق، فإنه يلاحظ أن هذه المبادرة قد اتخذت خارج إطار الأمم المتحدة. والحق أن الأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن، لم يكن لهما إسهام كبير فيما يتعلق بقضية فلسطين. ومع ذلك، فإن وفدي لا يرى أن الأمم المتحدة ليس لها دور في عملية السلام. بل الواقع أننا نرى للأمم المتحدة دورا مباشرا وفوريا في تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي. ونستطيع أن نحدد أدوارا ووظائف مختلفة تستطيع المنظمة القيام بها، عن طريق مجلس الأمن، للتخفيف من حدة الإهمال الطويل الأمد لرفاه واحتياجات الفلسطينيين.

وقد آن الأوان أيضا لفلسطين وكذلك اسرائيل، لأن تشاركا مرة أخرى في أنشطة الأمم المتحدة المتعددة الجوانب، وخاصة الأنشطة المتصلة بالقضايا الخاصة الجديدة - مثل البيئة والتنمية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن الإنساني، الى جانب حقوق الإنسان وكلها تتطلب التعاون الدولي والإقليمي. ويقتضي تنفيذ الاتفاق بنجاح اشتراك المجتمع الدولي في التنمية والتعمير اللذين لا غنى عنهما إذا كان للسلم والاستقرار أن يحلا بهذا الجزء المضطرب من العالم. ونحن على علم بأن الأمين العام بادر بالقيام بخطوات محددة حتى يكون للأمم المتحدة دور مباشر. وقد تمثلت هذه الخطوات في مشاركة المنظمة في المؤتمر المعني بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في واشنطن في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

ويود وفدي أن يهنئ حكومتي وزعيمي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تنظيمهما مؤتمر واشنطن. ويدل عقد المؤتمر في غضون أسابيع بعد توقيع الاتفاق، على جدية جميع الأطراف المعنية والتزامهم بالبناء على هذه الطفرة الأولية، ومواصلة النضال من أجل عصر جديد من السلم الدائم والاستقرار

والرخاء في المنطقة انطلاقا من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يجب بحال من الأحوال أن يتعرض هذا الوضع للانتكاس، ويعود للمجابهة ومواصلة الصراع.

ولكوننا ننتمي الى منطقة جنوب شرقي آسيا - وهي المنطقة التي اختارت في السنوات الأخيرة عدم التركيز على سياسة وممارسة الصراع، وفضلت أن تسلط الضوء على النمو الاقتصادي والامكانات الاقتصادية - فإننا ننظر الى منطقة الشرق الأوسط بوصفها منطقة ستكون قادرة على تحقيق النمو والتنمية إذا اتيح للسلم والاستقرار أن يسودا فيها. وفي هذا الصدد، تعترف ماليزيا بأن المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنمية وتعمير الضفة الغربية وقطاع غزة لها أهمية حاسمة لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني وما يترتب عليه من تقدم لعملية السلام، وكذلك لمستقبل فلسطين - بل ومستقبل منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وقد انضمت ماليزيا الى المجتمع الدولي، كتعبير عن دعمها، بأن أعلنت عن مساهمة مالية متواضعة قدرها ٥ ملايين دولار لمساعدة المجلس الوطني الفلسطيني في مهمته الجديدة المتمثلة في التعمير والتنمية في قطاع غزة والضفة الغربية. كما أعلنا عن عزمنا على تقديم مساعدة، على سبيل الأولوية، في ميادين تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات في إطار برنامج التعاون التقني الماليزي.

إن التغيير الذي يرمز إليه الاتفاق، يفتح بابا للفرص والتحديات على حد سواء، أمام القيادات في المنطقة، وأمام بقية المجتمع الدولي بالمثل. وبينما يعترف المجتمع الدولي، بشكل عام بالآثار الجغرافية الاستراتيجية الايجابية للاتفاق، فإن القادة على أرض الواقع عليهم أيضا أن يواجهوا معارضة هذا الاتفاق. فقد عكر العنف والتدمير النشوة التي ولدها الاتفاق. ومع ذلك، لابد من تعميق جذور السعي لتحقيق السلم والاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، لابد من التخلي عن المستوطنات غير المشروعة إذا أريد إتاحة الفرصة لإحلال السلم. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم كل دعم ممكن لقضية السلام.

ونحن نأمل أن يمضي تنفيذ الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل قدما في طريقه دون عوائق وكما هو مخطط له. وأنا أشير بوجه خاص الى انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وأريحا، والى اجراء انتخاب للمجلس الانتقالي عن طريق الاقتراع الحر.

وهناك أيضا حاجة ماسة لوضع خطة من أجل اعادة حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني طردوا من ديارهم منذ عام ١٩٦٧ الى وطنهم. ونحن نشيد بالبلدان العربية المجاورة لتحملها معا عبء توفير المأوى المؤقت لأولئك النازحين الفلسطينيين. ومشاركة الأمم المتحدة الفعالة في تنفيذ خطة الإعادة الى الوطن هذه تتسم بأهمية قصوى.

إن دور الأمم المتحدة في إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين اكتسب أهمية أكبر في مرحلة ما بعد اتفاق السلام. ومثلما قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في منح الاستقلال لناميبيا، فيتعين عليها أن تبقى قضية فلسطين دائما قيد نظرها حتى تسوى هذه المشكلة ويصبح للفلسطينيين وطنهم الخاص.

لقد أثارت محنة الفلسطينيين تعاطف جميع الشعوب المحبة للسلام. وما فتئ الشعب الماليزي يؤيد على الدوام الكفاح الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، في سعيه لتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة. ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعب الفلسطيني في نضاله، من خلال الانتفاضة، للحصول على حقوقه الوطنية.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد تأييده التام لأي مبادرة يتخذها القادة الفلسطينيون، ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية، لتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه المشروعة كاملة، وضمان استعادة الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع البلدان الأخرى لاستعراض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذه الدورة للجمعية العامة. كما أننا نأمل أن يتسنى لمنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، الى جانب الدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط، البناء على النجاح الأولي الذي أحرزه الاتفاق وأن تواصل السعي لإحلال عهد جديد من السلم الدائم والاستقرار والرخاء في المنطقة.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

منذ الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، شهدت الحالة في الشرق الأوسط تغيرات كبرى. وقامت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، أخيرا، ونتيجة لتضافر جهودهما بالاعتراف ببعضهما البعض، ووقعتا اتفاق الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا. وهذه نتيجة تدعو الى الارتياح للنضال الدؤوب المتواصل الذي خاضه الشعب الفلسطيني، وهي أيضا خطوة حكيمة من جانب

زعماء منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. كما أنها تشكل طفرة كبرى في عملية السلام في الشرق الأوسط، وخطوة هامة على طريق استعادة الشعب الفلسطيني بالكامل لحقوقه الوطنية المشروعة، وتحقيق السلام الشامل والدائم والاستقرار في الشرق الأوسط.

إننا نود أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا لكل ما تحقق. وبطبيعة الحال، فما زال هناك طريق طويل يتعين اجتيازه قبل تحقيق تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وربما لا تزال هناك صعوبات تعترض المفاوضات، وتقدم وتراجع فيها. ولكننا نتعشم أن تواصل منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل جهودهما، بطريقة مرنة وعملية، لضمان تحقيق السلم في منطقة الشرق الأوسط بأسرها في وقت مبكر.

لقد كافح الشعب الفلسطيني كفاحا طويلا وشجاعا من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وبذل جهودا هائلة للتوصل الى تسوية لقضية فلسطين. والصين - حكومة وشعبا - تتابع عن كثب التطورات في الشرق الأوسط؛ وما فتئت تدعم باستمرار الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، وتساند وتعزز بنشاط جهود البلدان العربية واسرائيل لتسوية خلافاتهما بالمفاوضات السلمية. واشتركت الصين بنشاط في أعمال الأفرقة العاملة الخمسة لمحادثات السلم في الشرق الأوسط، وتولت بنجاح رعاية الاجتماع الرابع للفريق العامل المتعدد الأطراف والمعني بالموارد المائية في الشرق الأوسط، الذي انعقد في بيجينغ منذ وقت ليس ببعيد.

وموقفنا الثابت هو أن أي حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط لابد من أن يستند الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخصوصا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وأن تعود الأراضي العربية المحتلة، وأن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة - وفي نفس الوقت، ينبغي احترام وضمان سيادة وأمن جميع بلدان الشرق الأوسط، بما في ذلك اسرائيل. وسوف تعمل الصين في المستقبل، كدأبها دائما - مع غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، وخصوصا بلدان الشرق الأوسط، في جهد مستمر للنهوض بعملية السلم في الشرق الأوسط، وستقدم، قدر استطاعتها، الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني في جهوده الرامية الى إعادة بناء وطنه.

ويسرنا أن ننوه بأن الأمم المتحدة اضطلعت في السنوات الأخيرة بدور متزايد الأهمية في حسم المنازعات الإقليمية وصون السلم العالمي. وقدمت الأمم المتحدة مساهمات هامة من أجل النهوض بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط ككل. وبعد التوقيع على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، ستواجه الأراضي المحتلة مهام التعمير الشاقة والعاجلة. وسيكون للتنفيذ الناجح للاتفاق أثر مباشر على عملية السلم في الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور أكبر في تعبئة دعم المجتمع الدولي للتنفيذ الناجح للاتفاق، وفي تحسين آفاق التسوية الشاملة لقضية فلسطين، وتحقيق السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد دوتا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد بلدي أن يتكلم اليوم، وهو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كيما يكرر الاعراب عن رغبة الهند - حكومة وشعبا - في التأكيد مجددا على دعمها للشعب الفلسطيني الذي ما فتئ يناضل منذ عقود طويلة من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وقد أدى التوقيع على إعلان المبادئ من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، الى تهيئة الاحساس بفرصة جديدة في المنطقة. وهذه الخطوة الأولى البارزة التي اتخذها قادة منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ذوو البصيرة الثاقبة لضمان السلم والاستقرار في غرب آسيا تمثل بادرة لإمكانية وضع نهاية للصراع والشقاق اللذين نكبت بهما أجيال عديدة.

ويحيي وفد بلدي ما تحلى به هؤلاء القادة من شجاعة وروح توفيقية وتفاؤل، مما أدى الى التوصل الى مخطط تمهيدي لتسوية رضائية وقتية جديدة في المنطقة. وهذه المبادئ التاريخية القائمة على الاعتراف المتبادل بدولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تمثل معلما هاما في عملية السلم الدولية، وتضع الأسس للسلم العادل والدائم في المنطقة. ولهذه الجمعية العامة دور تضطلع به في توجيه هذه العملية نحو هدفها النهائي المتمثل في جعل تلك المنطقة دينامية وسلمية ومتقدمة النمو اقتصاديا وخالية من النزاعات.

لقد كان الطريق الى المرحلة الحالية طويلا وشاقا. وما فتئ بلدي يعبر دوما عن اعجابه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها القادة الفلسطينيون في توجيه المسيرة نحو إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف،

لشعبهم. وشهدنا أيضا مع الارتياح الخطوات التي اتخذتها دول أخرى للمساهمة في عملية السلم في المنطقة، ونحن جميعا نتطلع الى تسوية دائمة. وقد اتخذت حكومة بلدي موقفا مبدئيا عبر السنين فيما يتعلق بإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ونحن نرحب بالروح العملية الدائمة التي تتحلى بها القيادة على الجانبين واثقين بأنها ستبذل كل جهد ممكن في سبيل احلال السلم الدائم. ويحدونا وطيد الأمل بأن تغتنم كل الأطراف المعنية في عملية السلم في الشرق الأوسط هذه الفرصة للنهوض بقضية السلم وتحقيق التسوية الشاملة والعادلة.

إن الهند ترتبط بعلاقات صداقة تاريخية وصلات ثقافية واجتماعية مع شعوب تلك المنطقة. ونحن نشهد بسرور بالغ كل التدابير الجارية لبدء عصر من الصداقة والسلم والرخاء على الصعيد الإقليمي، وهو ما تتطلع إليه تلك الشعوب. وبمشاركتنا في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تشكل جزءا من عملية السلم، سنواصل تقديم دعمنا للمزيد من الجهود الرامية الى احلال السلم في المنطقة. كما أننا على استعداد لتقديم المساعدة المادية والتقنية الى الشعب الفلسطيني لدعم مسيرته نحو الحكم الذاتي.

وفي هذا السياق، يسرنا بشكل خاص أن نرى الأمم المتحدة تدعم عملية السلم. ويسلم جميع الحاضرين هنا بأن دعم عملية السلم سيحتاج الى تقديم مساعدة متعددة الأوجه الى فلسطين، وخصوصا في ميادين الصحة والتعليم وتهيئة فرص العمل.

إن الحاجة الى النهوض بالبنية الأساسية كلها أمر سلمت به الأمم المتحدة التي أعلنت عن برامج ومشاريع تبلغ تكاليفها ما يقرب من ٢٥٠ مليونا من الدولارات. وتقترح الأمم المتحدة أن تزيد أنشطتها في السنة الأولى من الفترة الانتقالية بنسبة تناهز ٥٥ في المائة. وستكون المساعدة المقترحة قاصرة على المناطق التي سيكون الفلسطينيون مسؤولين عنها. والهيئات المقترح أن تعهد إليها مسؤولية الاضطلاع بهذه المهام تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وسوف تستخدم كل منها موظفيها الدوليين. ويمكننا جميعا أن نشهد بامتياز والتزام هذه الهيئات في ميادين أنشطتها.

وعلينا أيضا أن نسلم بأن من واجبنا جميعا أن نعمل معا من أجل إزالة كل أنواع الفرقة والخلاف من هذه المنطقة التي عانت طويلا من الاضطرابات وطحنتها النزاعات، وبذلك نقضي على السبب الأصلي للاضطرابات المتفرقة التي تخل بالسلم، وبالتالي تصبح عملية السلم مستقرة وقوية ونابضة بالحياة والنشاط.

وبينما يثق وفد بلدي بأن الأمم المتحدة ستساعد عملية السلم في غربي آسيا على المضي قدما بشكل ملموس، فإن الزخم المجدي حقيقة للحل الدائم والباقي يجب أن يأتي من الأطراف ذاتها. ونحن على ثقة بأن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين قامتا بهذه الانطلاقة العملية في تحييد مجالات ظلت طويلا موضع صراع، ستعملان معا في وضع خطة دائمة للتعايش في المستقبل. وفي هذا النطاق، يتقدم شعب بلدي وحكومته بأطيب تمنياتنا.

وأود في الختام أن أكرر التأكيد على التزام حكومة بلدي بمساعدة عملية السلم قدر استطاعتها.

البند ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/475 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.23/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها للبند ٤٣ من جدول الأعمال في جلستها الـ ٦٠ المعقودة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتبت الجمعية الآن من مشروع القرار A/48/L.23/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.23/Rev.1 (القرار ٤٨/٢٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/48/417/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تحول الجمعية العامة الآن انتباهها الى الوثيقة A/48/417/Add.1 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى رئيس الجمعية العامة من رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات.

يدرك الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٧ من قرارها ٢٤٣/٤٠، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة، ما لم تأذن الجمعية صراحة بذلك.

وكما يرد في الرسالة التي أشرت إليها للتو، توصي لجنة المؤتمرات بأن تأذن الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاجتماع في نيويورك أثناء انعقاد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار أن هذا التاريخ يتداخل مع الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.